

فإن علم الجنس يستعار استعارةً أصليةً بل قد يقال استعارةً
لا تليق وقد تترك عليه فيما يرتب ويتناول العلم الاستعاري
مع أنه لا يستعار فيه إلا هذا التسميم لفظاً استعارياً ولا يعلم لا يستعار
مخصل إلا حيزاً بل لفظاً استعارياً ولا حاجة إلى إخراج زيادة
غير كلي فلا دتر المصنف حيث حذف من التفسير غير كلي و زاد
قوله اسم لا يخرج الفعول المحذوف ما لم يثبت بهذه الحقيقة
عكس الأمر على أنه ذهب بعض المحققين إلى جريان الاستعارة
في العلم مما يخرج تأويله بصيغة ولا يشترطون كلياته المشتبه
قال الفاضل الردي في حاشيته المطول وأعلم أنك إذا
اعتبرت تشبيهاً زيباً بعرف في الشكل والمهيمية وقصدت المبالغة
في التشبيه وأدعاه الله عيماً وكما لشيء به قلت رأيت
عمرًا فالظاهر أن استعارة تكون على وجه المشبه به انتهى
كلامه وأعلم أنه قولهم العلم لا يستعار كما يرد بزعم على التبريد
المرجوح يرد على تفسير المصنف إذا سماه كلياً غير مشتق قد عرفت
أنه لا حاجة إلى نقله الكلية فنذكر مع أنه يستعار أي

استعارة

استعارة أصلية فانه زعم المصنف أن العلم لا يستعار
ويشبه عند الأعلام التسمية غير المشبهة بالأوصاف سواء
كانت جامعة أو مشتقة فانه لا يجوز الاستعارة فيها على المشهور
فما كانت حرة بالأخراج ولا يخفى أن تكلف هذا لانه تفسير المصنف
كان بالأصح بزعم النسخ فقد ذكرنا العلم لا جلالاً لانه فصار حق
بجامعة فجعل العلم أعظم من أن يكون حقيقة أو كلياتاً وإنما
تفسير الشارح ليس فيما لا تكلف تعميم العلم لأن العلم المذكور فيه
وقد تهربنا على أنه لا احتياج إلى الاحتجاج بهذه التكاليف بناءً
على عدم تناول لفظ استعار للأعلام ومع ذلك التكليف يخرج عنه
أي عن تفسير المصنف لا اسم الجنس ولا علم تفسيره بغيره مقابلته
المشتق نحو خاتم اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم والمواد نحو خاتم
الأعلام المشتقة المشتمل بالأوصاف وفي نظر لانه لا شقاق
والوصفية وذكراً بالعلمية لما بينهما من التناقض قال الشارح
في الطول نقلاً عن التفنيز أن في السبب السمة المراد باسم الجنس
أعم من الحقيقة والحكي يتناول نحو فاته فالاستعارة